

# الموسوعة الشاملة

## في فقه المعاملات المالية المعاصرة

الأحكام الشرعية للتداول في الأسواق العالمية

(الأسهم - الذهب والفضة - المعادن والسلع - العملات - العملات المشفرة - عقود الخيارات)



إعداد

م. هاني فاروق محمد

## مقدمة: فلسفة المال وضوابط الاستثمار في الشريعة الإسلامية

إن الناظر في بنية الاقتصاد الإسلامي يجدها تركز على منظومة قيمية وتشريعية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وبين تنمية المال وحفظه من الأفات الأخلاقية والاقتصادية. لم تترك الشريعة الإسلامية المال سدى، بل جعلته "قيماً" للناس، ووضعت له سياجات من الضوابط تحميه من العبث والمخاطرة غير المحسوبة. وفي عصرنا الحالي، تحولت الأسواق المالية (البورصات) إلى العصب المحرك للاقتصاد العالمي، حيث تتلاقى رؤوس الأموال مع الفرص الاستثمارية، وتتنوع الأدوات من أسهم وسندات إلى مشتقات مالية وعمليات رقمية.

يأتي هذا التقرير البحثي الموسع ليضع بين يدي المستثمر والباحث دليلاً يفكك تعقيدات هذه الأدوات المالية، ويعرضها على ميزان الفقه الإسلامي بدقة متناهية، مستنداً إلى قرارات المجامع الفقهية الكبرى، وعلى رأسها مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وفتاوى الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الرائدة.

إن **الأصل في المعاملات الإباحة**، قاعدة فقهية عظيمة تفتح آفاق الاستثمار، ولكنها مقيدة بخلو المعاملات من "اللاءات" الكبرى في الاقتصاد الإسلامي: لا ربا (بنوعيه الفضل والنسيئة)، لا غرر (الجهالة والمخاطرة الفاحشة)، لا ميسر (القمار)، ولا ظلم (أكل أموال الناس بالباطل). وعبر فصول هذا الكتاب، سنغوص في تفاصيل تطبيق هذه القواعد على أدوات السوق الحديثة.

## الفصل الأول

### الأسهم (Equities)

التكييف الفقهي وضوابط التداول

## الفصل الأول: الأسهم (Equities) - التكيف الفقهي وضوابط التداول

الأسهم هي الأداة الأكثر شيوعاً في الأسواق المالية، وتمثل حصة مشاعة في رأس مال شركة مساهمة. وقد تجاوز الفقه الإسلامي المعاصر مرحلة التكيف الأولي للسهم، حيث استقر الرأي على أن السهم يمثل ملكية حقيقية في أصول الشركة وموجوداتها، وليس مجرد ورقة مالية، وبالتالي فإن حكم تداول السهم يتبع حكم النشاط الذي تمارسه الشركة وحكم موجوداتها.

### 1.1 التصنيف الثلاثي للشركات من المنظور الشرعي

لقد أفرز الاجتهاد الفقهي الجماعي تصنيفاً دقيقاً للشركات المدرجة في البورصات العالمية والمحلية، يبنى عليه حكم الاستثمار:

#### أولاً: الشركات النقية (Pure Companies)

هي الشركات التي تلتزم في نشاطها الأساسي ومعاملاتها المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

طبيعة النشاط: تعمل في قطاعات مباحة كالصناعة، الزراعة، التقنية، أو الخدمات الطبية.

المعاملات المالية: لا تقترض بالربا من البنوك، ولا تودع فوائضها في حسابات ربوية، ولا تصدر سندات دين تقليدية.

الحكم الشرعي: يجوز المساهمة فيها وتداول أسهمها (بيعاً وشراءً) بإجماع المعاصرين، وأرباحها حلال طيب لا يحتاج إلى تطهير. 1.

#### ثانياً: الشركات المحرمة (Non-Compliant Companies)

هي الشركات التي يتعارض أصل نشاطها مع الشريعة الإسلامية.

أمثلة: البنوك التقليدية (التي تعتمد على الإقراض والاقتراض بفائدة)، شركات التأمين التجاري، شركات تصنيع أو بيع الخمر والتبغ، شركات القمار والفنادق التي تقدم المحرمات، وشركات الإعلام الهابط.

الحكم الشرعي: يحرم الاكتتاب فيها أو تداول أسهمها، لأن السهم حصة في الشركة، والشريك في المحرم شريك في الإثم. وقد صدرت قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي بتحريم التعامل مع هذه الشركات تحريماً قاطعاً. 3.

### ثالثاً: الشركات المختلطة (Mixed Companies)

هذه الفئة الأكثر إشكالاً وشيوعاً في الأسواق العالمية. هي شركات أصل نشاطها مباح (مثل شركات الأسمنت، السيارات، الاتصالات)، ولكنها قد تمارس بعض المعاملات المالية المحرمة بصفة عارضة، مثل:

الحصول على قروض تمويلية بفوائد لتوسيع النشاط.  
إيداع السيولة النقدية الفائضة في ودائع بنكية تدر فوائد ربوية قصيرة الأجل.

#### الخلاف الفقهي:

فريق المنع: ذهب بعض الفقهاء إلى تحريمها سداً للذريعة، ولأن "الشركة" في الفقه تقتضي الوكالة، ولا يجوز للمسلم أن يوكل كافراً أو فاسقاً ليمارس الربا نيابة عنه.

فريق الجواز (الجمهور والهيئات الشرعية): أجازوا التعامل فيها بضوابط، استناداً لعدة قواعد فقهية منها "عموم البلوى" (حيث ندر أن تخلو شركة عالمية من تعامل بنكي)، وقاعدة "الكثرة حكم الكل" (ما دام الغالب حلالاً)، وقاعدة "رفع الحرج" والحاجة الاقتصادية لتمكين المسلمين من المشاركة في الاقتصاد العالمي. 2.

## 1.2 المعايير الفنية للشركات المختلطة (معايير AAOIFI)

اعتمدت الصناعة المالية الإسلامية المعيار الشرعي رقم (21) الصادر عن (AAOIFI) كمرجع عالمي لضبط الاستثمار في الشركات المختلطة. يتضمن المعيار ثلاثة فلاتر (Screens) كمية يجب أن تجتازها الشركة:

### الجدول رقم (1): معايير الضوابط الشرعية للشركات المختلطة

المعيار (Filter)	النسبة القصوى	طريقة الاحتساب	التعليل الفقهي
الديون الربوية	30%	(إجمالي الديون بفوائد ÷ القيمة السوقية للشركة)	لضمان أن الشركة لا تعتمد على الربا في تمويلها بشكل أساسي، واعتُبرت الـ 30% حداً للكثرة (الثلاث كثير).
الاستثمارات الربوية	30%	(الودائع والسندات بفائدة ÷ القيمة السوقية للشركة)	لضمان أن أصول الشركة ليست في معظمها ديوناً ربوية، مما يخرجها عن حكم الشركة الإنتاجية.
الإيرادات المحرمة	5%	(الإيراد المحرم ÷ إجمالي إيرادات الشركة)	لضمان أن العنصر المحرم في الدخل ضئيل جداً ومغمور في بحر المال الحلال.



## تنبيهات جوهرية حول المعايير:

1. **المقام: Denominator** اعتمدت (AAOIFI) "القيمة السوقية" (Market Cap) كمقام للنسبة في الديون والاستثمارات، بينما اعتمدت بعض الهيئات الأخرى (مثل هيئة الأوراق المالية الماليزية) "إجمالي الأصول" (Total Assets). المعيار الأيوبي هو الأكثر تحوطاً في حالات انخفاض السوق، والأكثر مرونة في الأسواق الصاعدة.<sup>3</sup>
2. **تغير النسب:** يجب مراقبة هذه النسب بشكل دوري (ربع سنوي عادة)، فقد تخرج شركة من القائمة المباحة إذا زادت ديونها أو انخفضت قيمتها السوقية بشكل حاد.

### 1.3 آلية تطهير الأرباح (Purification)

بما أن الشركات المختلطة يدخل في إيراداتها جزء محرم (وإن كان قليلاً)، وجب على المستثمر التخلص منه. التطهير هو عملية إخراج النسبة المحرمة من الأرباح وصرفها في وجوه الخير بنية "التخلص من الحرام" لا بنية "الصدقة"، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً.

#### منهجيات التطهير:

#### 1. تطهير التوزيعات النقدية (Dividend Purification):

وهو محل اتفاق عند من أجاز الشركات المختلطة.  
○ المعادلة:

$$\text{مبلغ التطهير} = \text{التوزيعات المستلمة} \times \left( \frac{\text{الإيراد المحرم الكلي}}{\text{إجمالي إيرادات الشركة}} \right)$$

- مثال: استلمت 1000 دولار أرباحاً من شركة (X)، ونسبة العنصر المحرم في إيراداتها 3%. يجب عليك إخراج 30 دولاراً، ويطيب لك 970 دولاراً.<sup>8</sup>

#### 2. تطهير الأرباح الرأسمالية (Capital Gains Purification):

- وهي الأرباح الناتجة عن بيع السهم بسعر أعلى من سعر الشراء.
- رأي AAOIFI والمراجع: لا يجب التطهير في الأرباح الرأسمالية، لأن ارتفاع سعر السهم في السوق ناتج عن قوى العرض والطلب وتوقعات المستثمرين لأداء الشركة التشغيلي، وليس ناتجاً بشكل مباشر عن الفوائد الربوية التي دخلت خزينة الشركة. إلا إذا كان النشاط المحرم هو السبب الرئيسي لارتفاع السهم، فحينها يجب التطهير.<sup>10</sup>

## الفصل الثاني: المعادن والسلع (Commodities) - عدا الذهب والفضة

تشمل هذه الفئة النفط، الغاز، النحاس، القمح، الحديد، وغيرها من السلع "العروض" التي ليست أثماناً. الأصل في بيعها وشراؤها الجواز، ولكن تعقيدات البورصات العالمية أدخلت عليها إشكالات "القبض" و"بيع ما لا يملك".

### 2.1 شروط صحة تداول السلع

يشترط الفقهاء لصحة بيع السلعة شرطين أساسيين يميزان الاقتصاد الإسلامي عن الرأسمالي التقليدي: الملكية المستقرة: لا يجوز بيع السلعة قبل تملكها (لقول النبي ﷺ: "لا تبع ما ليس عندك").

القبض: فلا يجوز بيع السلعة المشتراة حتى يتم قبضها (لقول النبي ﷺ: "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه").

### 2.2 أنواع العقود في بورصات السلع العالمية

#### أ) العقود الفورية (Spot Contracts)

هي العقود التي يتم فيها دفع الثمن واستلام السلعة فوراً، أو خلال المهلة العرفية للتسوية (T+2) في الأسواق المعاصرة).

الحكم الشرعي: جائزة، بشرط تحقق القبض.

إشكالية القبض في البورصة: في بورصات مثل (LME) أو (NYMEX)، غالباً ما يتم تداول إيصالات التخزين (Warehouse Warrants). اعتبر مجمع الفقه الإسلامي و (AAOIFI) في المعيار (20) أن القبض الحكمي كافٍ.

صور القبض الحكمي المعتبرة: استلام شهادة تخزين تثبت تعيين السلعة باسم المشتري، وتمكينه من التصرف فيها (سحبها أو بيعها) دون عائق. إذا كان النظام يمنع السحب الفعلي، أو كانت السلعة غير معينة (مشاعة في المخازن)، فالبيع باطل شرعاً لأنه يبيع غرر. 11



## ب) العقود الآجلة (Futures)

هي اتفاقيات ملزمة لبيع أو شراء كمية محددة من سلعة في تاريخ مستقبلي بسعر محدد اليوم.

- **الحكم الشرعي: التحريم عند عامة الفقهاء والمجامع الفقهية.**
- **أدلة التحريم:**
- 1. **بيع الدين بالدين (الكالئ بالكالئ):** في العقود الآجلة، يتم تأجيل تسليم السلعة، وتأجيل دفع الثمن الكامل (يكتفى بالهامش المبدئي). وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ.
- 2. **بيع ما لا يملك:** البائع في العقود الآجلة غالباً لا يملك السلعة وقت العقد، وإنما يراهن على انخفاض سعرها ليشتريها لاحقاً ويسلمها (أو يسوي الفرق).
- 3. **التسوية النقدية (Cash Settlement):** الغالبية العظمى من عقود المستقبلات (أكثر من 97%) لا تنتهي بالتسليم الفعلي، بل بتسوية فروق الأسعار، مما يحول المعاملة إلى مراهنه محضه (ميسر) على حركة الأسعار.<sup>12</sup>

## ج) البديل الشرعي: السلم (Salam)

السلم هو بيع أجل (سلعة موصوفة في الذمة) بعاجل (ثمن مدفوع فوراً).

- **الفرق بين السلم و Futures:**
- في السلم: يجب دفع الثمن كاملاً في مجلس العقد (مما يمنع بيع الدين بالدين).
- في السلم: الغرض هو التمويل والإنتاج، وغالباً ما ينتهي بالتسليم الحقيقي (أو السلم الموازي)، وليس المضاربة على الفروقات.<sup>16</sup>

## الفصل الثالث: الذهب والفضة (The Thaman) - أحكام الصرف

الذهب والفضة هما "النقدان" في الشريعة، ولهما قدسية مالية خاصة تفرض قيوداً مشددة تعرف بـ "أحكام الصرف".

### 3.1 قواعد الصرف الصارمة

1. **التماثل (Equality):** عند بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، يشترط التساوي في الوزن (مثلاً بمثل)، ولا عبرة بالجودة أو الصياغة.
2. **التقابض الفوري (Immediacy):** عند بيع الذهب بالفضة، أو الذهب بالعملة الورقية (الدولار، الريال)، يشترط التقابض في مجلس العقد (بدأً بيد)، ويحرم التأجيل ولو للحظة.

### 3.2 تطبيقات تداول الذهب في الأسواق المعاصرة

#### أ) الذهب الفوري (Spot Gold - XAU)

- **التكليف:** شراء ذهب مقابل دولار.
- **الحكم:** جائز بشرط أن يتم قيد الذهب في حساب العميل فوراً (خلال يوم التداول)، وأن يكون الذهب مخصصاً (**Allocated**).
- **الذهب المخصص:** سبائك محددة بأرقام تسلسلية مملوكة للعميل بعينه. هذا جائز لأنه قبض حتمي.
- **الذهب غير المخصص (**Unallocated**):** مجرد رصيد دائن على البنك بكمية من الذهب، دون وجود سبائك محددة. هذا محرم لأنه قرض ربوي (قرض ذهب ليرد مثله)، ولعدم تحقق القبض.<sup>13</sup>

#### ب) صناديق الاستثمار المتداولة في الذهب (Gold ETFs)

تختلف أحكامها باختلاف هيكلتها:

- **الصناديق المدعومة فعلياً (**Physically Backed**):** مثل ( SPDR Gold Shares - )  
GLD). إذا كان الصندوق يملك سبائك حقيقية في خزائن أمينة، ويصدر وحدات تمثل ملكية مشاعة في هذا الذهب، ويستطيع كبار المستثمرين (Authorized Participants) استرداد الذهب عيناً، فقد أفتت بعض الهيئات بجوازها، واعتمدت (AAOIFI) في المعيار (57) ضوابط صارمة لذلك أهمها التأكد من الوجود المادي وعدم إقراض الذهب الموجود.<sup>19</sup>
- **الصناديق التركيبية (**Synthetic ETFs**):** تستثمر في المشتقات (Futures/Swaps) ولا تملك ذهباً. هذه محرمة قولاً واحداً.<sup>20</sup>

## الفصل الرابع: العملات الرئيسية (Forex)

سوق العملات (Forex) هو الأضخم عالمياً، ويتم فيه مبادلة العملات (الصرف).

### 4.1 حكم تجارة العملات (الصرف)

تجارة العملات في أصلها جائزة شرعاً إذا توافرت شروط الصرف:

- إذا اتحد الجنس (دولار بدولار): يشترط التماثل والتقابض.
- إذا اختلف الجنس (دولار ببيورو): يشترط التقابض الفوري في المجلس، ويجوز التفاضل في السعر.
- القبض في الفوركس: اعتبر مجمع الفقه الإسلامي أن القيد المصرفي في الحسابات يعتبر قبضاً حكماً معتبراً شرعاً، بشرط أن يتم التسوية في الموعد المحدد دون تأخير.<sup>21</sup>

### 4.2 محظورات الفوركس التقليدي (Margin & Swap)

#### (أ) الرافعة المالية (Leverage)

يقوم نظام الفوركس الحديث كلياً على الرافعة، حيث يودع العميل 1000 دولار ليتاجر بـ 100,000 دولار، والفرق (99,000) يقدمه الوسيط.

- التكييف الفقهي: هذا المبلغ المقدم من الوسيط هو قرض.
- الحكم: محرم.
- العلة: هذا القرض هو "قرض جر نفعاً". النفع هنا ليس فائدة نقدية مباشرة (في الحسابات الإسلامية)، بل هو اشتراط الوسيط أن تتم الصفقة عن طريقه ليحصل على عمولات (Spread/Commissions). هذا يقع تحت طائلة "الجمع بين سلف ومعاوضة" الذي نهى عنه النبي ﷺ، وهو حيلة ربوية واضحة لاستغلال حاجة المقترض.<sup>22</sup>

#### (ب) رسوم التبييت (Swap / Rollover)

هي الفائدة التي يدفعها أو يقبضها المتداول عند بقاء الصفقة مفتوحة لليوم التالي، بناءً على فرق سعر الفائدة بين العملتين.

- الحكم: ربا صريح.
- الحسابات الإسلامية: تدعي الشركات تقديم حسابات خالية من التبييت (Swap-Free). هذا يحل مشكلة "الربا الصريح" (رقم 2)، لكنه لا يحل مشكلة "القرض الذي جر نفعاً" في الرافعة المالية (رقم 1). لذلك، حتى الحسابات الإسلامية في الفوركس تبقى محرمة عند كثير من المحققين إذا استخدمت الرافعة المالية.<sup>23</sup>

## الفصل الخامس: العملات المشفرة (Cryptocurrencies) - النازلة

### الحديث

العملات المشفرة تمثل تحدياً كبيراً للفقهاء المعاصر لعدم وجود "جهة إصدار مركزية" وعدم وجود "غطاء مادي" تقليدي.

### 5.1 التكيف الفقهي: هل هي مال؟ (Maliyyah)

انقسم الفقهاء إلى اتجاهين رئيسيين:

1. **اتجاه المنع (العملات ليست مالاً):** يرى أصحابه (مثل دار الإفتاء المصرية في فتاوى ميكرة) أنها مجرد أرقام وهمية لا قيمة لها ذاتياً، وتفتقر لاعتراف الدولة (السلطان) الذي هو شرط للنقدية في الفقه التقليدي. وبناء عليه، التعامل بها هو "أكل أموال الناس بالباطل" ومخاطرة (غرر).<sup>22</sup>
2. **اتجاه الجواز (المالية الاصطلاحية):** يرى كثير من الباحثين المعاصرين (ومراكز مثل "أمانة" وبعض أعضاء مجمع الفقه) أن المال في الإسلام هو "ما مال إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة"، وأن النقدية "اصطلاح" بين الناس. فإذا تعارف الناس على قبول البيتكوين ثمناً، فقد أصبحت مالاً ونقداً، وتجرى عليها أحكام الزكاة والربا.<sup>26</sup>

### 5.2 أحكام الأنواع المختلفة (Tokenomics)

#### أ) العملات المستقرة (Stablecoins) مثل (USDT, USDC)

- الوصف: رموز رقمية مدعومة بنسبة 1:1 بعملات ورقية (دولار) في حسابات بنكية.
- الحكم: جائزة، وتعتبر كأنها "دولار رقمي". يجب عند شرائها بدولار ورقي مراعاة التماثل والتقابض. ويجب التأكد من أن الشركة المصدرة (مثل Tether) تحتفظ فعلاً بالاحتياطي ولا تتلاعب به (غرر المصدر).<sup>28</sup>

#### ب) الرموز الخدمية (Utility Tokens)

- الوصف: رموز تمنح حاملها حق الوصول لخدمة أو منتج داخل منصة (مثل عملة لتخزين الملفات أو للألعاب).
- الحكم: جائزة، وتكيف على أنها "بيع منافع" أو "إجارة موصوفة في الذمة"، بشرط أن تكون الخدمة مباحة (ليست قماراً أو محتوى محرماً).<sup>30</sup>

#### ج) الرموز المالية/الأمنية (Security Tokens)

- الوصف: رموز تمثل حصص ملكية في شركة أو عقار.
- الحكم: تأخذ حكم الأصل الذي تمثله. إذا كانت تمثل أسهماً في شركة نقيية فهي حلال، وإذا كانت في شركة ربوية فهي حرام.<sup>32</sup>

## الفصل السادس: المشتقات المالية - عقود الخيارات (Options)

عقود الخيارات هي أدوات تعطي حاملها الحق (Right) وليس الالتزام (Obligation) ببيع أو شراء أصل بسعر محدد (Strike Price) خلال فترة معينة، مقابل دفع عربون (Premium).

### 6.1 الحكم الشرعي: التحريم القاطع

أجمع مجمع الفقه الإسلامي الدولي (القرار 63) ومعايير (AAOIFI) على تحريم عقود الخيارات الحالية (Call & Put).

#### ● الأسباب الشرعية:

1. **الاعتياض عن الحق المجرد:** عقد الخيار هو بيع لـ "حق الشراء" أو "حق البيع". وهذا الحق ليس مالاً متقوماً في الشريعة يجوز بيعه مستقلاً. الحقوق في الإسلام (مثل حق الشفعة) لا تباع، وإنما يصر إلى لرفع الضرر.
2. **الغرر والميسر:** عقود الخيارات في جوهرها مراهنه على تقلبات الأسعار. المشتري يدفع "البريميوم" وهو يعلم أنه قد يخسره كله إذا لم يتحرك السعر لصالحه، وهذا هو عين الميسر (القمار) حيث يكون أحد الطرفين غانماً والآخر غارماً بناءً على الحظ/المصادفة.<sup>14</sup>
3. **انتفاء التسليم:** الغالبية الساحقة من عقود الخيارات لا تنتهي بتسليم الأسهم، بل بالتسوية النقدية، مما يجعلها مقامرة بحتة.

### 6.2 شبهة "العربون" والرد عليها

حاول بعض الاقتصاديين تبرير الخيارات قياساً على "بيع العربون" (Down Payment) الجائز عند الحنابلة.

- **الفارق الجوهرى:** في بيع العربون، المبلغ المدفوع هو جزء من ثمن السلعة إذا تم البيع. أما في "الأوبشن"، فالمبلغ (Premium) هو ثمن "الحق" في الشراء، ولا يحسب من ثمن السهم الأصلي عند التنفيذ، بل هو مبلغ إضافي يدفعه المشتري للمحرر (Writer) مقابل المخاطرة. كما أن العربون لا يتداول ببيعاً وشراءً في السوق الثانوية كما يحدث في الخيارات.<sup>35</sup>

## الفصل السابع: الشراء بالهامش (Margin) والبيع على المكشوف (Short Selling)

### 7.1 الشراء بالهامش (Margin Trading)

- الآلية: يودع المستثمر مبلغاً، ويقرضه الوسيط مبلغاً إضافياً لشراء أسهم، وتكون الأسهم مرهونة لدى الوسيط.
- الحكم: محرم باتفاق.
- العلل:
  1. الربا: الفائدة المفروضة على القرض.
  2. اجتماع القرض والبيع: حتى لو كان القرض بدون فائدة (0% interest)، فإن اشتراط الوسيط أن يكون التداول عبره للحصول على العمولات هو "منفعة" مشروطة في القرض. والقاعدة: "كل قرض جر نفعاً فهو ربا"، والنص النبوي صريح: "لا يحل سلف وبيع".<sup>21</sup>

### 7.2 البيع على المكشوف (Short Selling)

- الآلية: يقوم المستثمر باستعارة أسهم من الوسيط وبيعها فوراً (وهو لا يملكها) على أمل شرائها لاحقاً بسعر أقل لردها للوسيط.
  - الحكم: محرم.
  - العلل:
    1. بيع ما لا يملك: البائع يبيع أسهماً لا يملكها حقيقة (هي ملك للمقرض).
    2. الربا: عملية "إقراض الأسهم" (Stock Lending) تتم مقابل فائدة ربوية تدفع للمقرض.
    3. الغرر: بيع المعدوم الذي قد لا يقدر على تسليمه.<sup>1</sup>
-

## الفصل الثامن: التسهيلات البنكية الإسلامية (البدائل الشرعية)

نظراً لتحريم الهامش التقليدي، طورت البنوك الإسلامية منتجات لتمويل شراء الأسهم بطرق مشروعة.

### 8.1 المرابحة للأسهم (Murabaha to Purchase Orderer)

#### • الآلية:

1. يطلب العميل من البنك شراء أسهم شركة معينة.
2. يشتري البنك الأسهم ويملكها في محفظته (قبض حقيقي).
3. يبيع البنك الأسهم للعميل بثمان مؤجل (التكلفة + ربح معلوم).
4. يصبح العميل مالكاً للأسهم ويحق له بيعها متى شاء.

#### • الشروط:

- يجب أن يمتلك البنك الأسهم أولاً ويتحمل مخاطرة تملكها (ولو للحظات).
- لا يجوز أن يكون "الوعد بالشراء" ملزماً للعميل قبل تملك البنك (عند بعض الفقهاء)، بينما أجازته (AAOIFI) والمعايير الخليجية لضمان جدية التعامل.
- يجب أن تكون الأسهم لشركات مباحة.<sup>41</sup>

### 8.2 التورق (Tawarruq) للحصول على السيولة

يستخدم للحصول على "الكاش" لزيادة المحفظة (بدل للـ Margin Loan).

#### • الآلية:

1. يشتري البنك سلعة دولية (معادن) من السوق.
2. يبيعها للعميل بثمان مؤجل.
3. يوكل العميل البنك (أو وسيطاً آخر) لبيع السلعة في السوق لطرف ثالث وقبض الثمن نقداً.

#### • الجدل الفقهي:

- أجازته الهيئات الشرعية للبنوك (مثل الراجحي، بيت التمويل الكويتي) كحل للسيولة، بشرط الفصل الحقيقي بين العقود ووجود سلع حقيقية.
- منعه مجمع الفقه الإسلامي (في قرار التورق المنظم) لأنه أصبح "صورياً" وشبيهاً بـ "العينة" والربا، حيث لا يقصد العميل السلعة بل النقد.<sup>44</sup>



## الخاتمة

إن التعامل في الأسواق المالية العالمية يتطلب من المسلم فقهاً دقيقاً يجمع بين فهم الواقع الاقتصادي المعقد والالتزام بالنصوص الشرعية. وقد خلصنا في هذا التقرير إلى أن:

1. **الأسهم:** باب واسع للاستثمار المباح، بشرط انتقاء الشركات النقية أو المختلطة (مع التطهير).
2. **المشتقات (Futures/Options):** مناطق محظورة شرعاً لاشتمالها على الغرر والميسر.
3. **الرافعة والهامش:** محرمة في صورتها التقليدية، ولها بدائل إسلامية عبر المراقبة والتورق بضوابط دقيقة.
4. **العملات الرقمية:** ليست شراءً محضاً ولا خيراً محضاً؛ فالحكم يدور مع وجود "المنفعة" وانتفاء "الغرر".

وعلى المستثمر أن يتحرى الحلال، مستعيناً بالأدوات التقنية الحديثة (تطبيقات الفلترة) والفتاوى الموثوقة، ليكون ماله نماءً في الدنيا ونحراً في الآخرة.

---

جدول التلخيص النهائي للأحكام:

الأداة المالية	الحكم الشرعي	الشرط / العلة
أسهم نقية	جائز	نشاط مباح، لا ديون ربوية.
أسهم مختلطة	جائز (بضوابط)	الديون >30%، الإيراد المحرم >5%، مع وجوب التطهير.
أسهم محرمة	حرام	نشاط محرم (بنوك، خمر...).
الذهب (Spot)	جائز	شرط التقابض الفوري (Allocated).
الذهب (Futures)	حرام	تأجيل البدلين (ربا نسبية).
السلع (Spot)	جائز	شرط تملك البائع والقبض قبل البيع.
السلع (Futures)	حرام	بيع المعدوم، وبيع الدين بالدين.
الفوركس (Leverage)	حرام	قرض جر نفعاً (الجمع بين سلف وسمسرة).
الخيارات (Options)	حرام	غرر، ميسر، وبيع حق مجرد.
الشراء بالهامش	حرام	ربا (فائدة أو منفعة مشروطة).
المراوحة للأسهم	جائز	تملك البنك للأسهم قبل بيعها للعميل.

## Works cited

1. What is the Islamic ruling on investing in stocks? - Fiqh Council of North America, accessed January 27, 2026, <https://fiqhouncil.org/investing-in-stocks/>
2. الضوابط الشرعية لتداول الأوراق المالية في الأسواق المالية, accessed January 27, 2026, [https://web2.aabu.edu.jo/thesis\\_site/thes\\_dtl.jsp?thes\\_no=7111](https://web2.aabu.edu.jo/thesis_site/thes_dtl.jsp?thes_no=7111)
3. AAOIFI Standards Explained: What Makes a Stock Halal?, accessed January 27, 2026, <https://blog.tabadulat.com/aaofi-standards-explained-what-makes-a-stock-halal/>
4. "معايير "أبوفي" الشرعية: كيف يصبح السهم حلالاً أو حراماً, accessed January 27, 2026, <https://blog.tabadulat.com/maayyr-ywfy-lshraayw-kyf-ysbh-lshm-hllan-w-hrman/>
5. REVISITING THE AAOIFI SHARIAH STANDARDS' STOCK SCREENING CRITERIA - International Journal of Business and Society (IJBS), accessed January 27, 2026, <https://www.ijbs.unimas.my/images/repository/pdf/Vol18-S1-paper9.pdf>
6. AAOIFI Shari'ah Standards - Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, accessed January 27, 2026, <https://aaofi.com/product/shari-a-standards/?lang=en>
7. S&P SHARIAH INDICES METHODOLOGY FREQUENTLY ASKED QUESTIONS, accessed January 27, 2026, <https://www.spglobal.com/spdji/en/documents/additional-material/faq-shariah-indices-methodology.pdf>
8. How to Purify Stocks: A Step-by-Step Guide - Zoya Blog, accessed January 27, 2026, <https://blog.zoya.finance/stock-purification-guide/>
9. accessed January 27, 2026, [https://yaagen.com/articles/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85#:~:text=%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%20%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85%20%2D%20%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%9F&text=%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1%20%3D%20%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD%20\(5,4%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%8B%D8%A7%20%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%8B%D8%A7%20%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8B%D8%A7](https://yaagen.com/articles/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85#:~:text=%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%20%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85%20%2D%20%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%9F&text=%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1%20%3D%20%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD%20(5,4%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%20%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%8B%D8%A7%20%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%8B%D8%A7%20%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8B%D8%A7)
10. How do I calculate purification? - Zoya Help Center, accessed January 27,

2026, <https://help.zoya.finance/en/articles/8387373-how-do-i-calculate-purification>

11. Adoption of AAOIFI Shariah Standard No. 31 AAOIFI Shariah Standard No. 31 – Controls on Gharar in Financial Transactions – State Bank of Pakistan, accessed January 27, 2026, <https://www.sbp.org.pk/ifpd/2025/C1-Annex-A.pdf>
12. AAOIFI SS - 20 - Sale of Commodities in in Organized Market - For 17.01.23 - Final - Scribd, accessed January 27, 2026, <https://www.scribd.com/document/889564792/AAOIFI-SS-20-Sale-of-Commodities-in-in-Organized-Market-for-17-01-23-Final>
13. The AAOIFI Shari'ah Standard No. 57 on Gold and its Trading Controls, accessed January 27, 2026, <https://www.gold.org/download/file/18645/The-Shariah-Standard-on-Gold-English.pdf>
14. تعلم حكم تداول العقود الآجلة || Trading in futures contracts HALAL - YouTube, accessed January 27, 2026, <https://www.youtube.com/watch?v=diB-HbZJppg>
15. Is Futures Trading Halal or Haram in Islam? – A Detailed Shariah Analysis | FamicryptoRader on Binance Square, accessed January 27, 2026, <https://www.binance.com/en/square/post/26234725888905>
16. Application of Bay Al-Salam in Islamic Financial Institutions - Blossom Finance, accessed January 27, 2026, <https://www.blossomfinance.com/posts/application-of-bay-al-salam-in-islamic-financial-institutions>
17. The Basics of Salam Contracts - Funding Souq, accessed January 27, 2026, <https://fundingsouq.com/ae/en/blog/the-basics-of-salam-contracts/>
18. معيار أيوفي الشرعي رقم ٥٧ الذهب وضوابط التعامل به, accessed January 27, 2026, <https://www.gold.org/download/file/18646/The-Shariah-Standard-on-Gold-Arabic.pdf>
19. Here - Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, accessed January 27, 2026, <https://aaoifi.com/%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D8%B1%D9%82%D9%85-%D9%A5%D9%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8/?lang=en>
20. تداول كابينتال - تداول الذهب عبر الإنترنت - تداول كابينتال, accessed January 27, 2026, <https://tadawulcapital.net/invest/commodities/gold/online-trading-sharia/>
21. ما حكم المعاملة المالية بما يعرف بنظام المارجن في شركات الفوركس, accessed January 27, 2026, <https://www.fatawah.net/Fatawah/52.aspx>
22. دار الإفتاء المصرية - حكم الفوركس, accessed January 27, 2026, <https://dar-alifta.org/ar/fatwa/details/13136/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%83%D8%B3>
23. ما هي الرافعة المالية، وما هو حكمها في التداول؟ - موقع يقين, accessed January 27, 2026,

- <https://yaaqen.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B1%D9%83%D8%B3>
24. FAQ #21: Is it haram to trade Forex? - Islamic Finance Singapore, accessed January 27, 2026, <https://islamicfinance.sg/docs/fiqh-on-money/faq21/>
  25. حكم التداول في الفوركس #محمد\_بن\_شمس\_الدين - YouTube, accessed January 27, 2026, <https://www.youtube.com/watch?v=5GKHOUZqXvE>
  26. هل البيتكوين حلال؟ حكم الشريعة الإسلامية في امتلاك البيتكوين كأصل رقمي - Funding Souq, accessed January 27, 2026, <https://fundingsouq.com/ae/ar/blog/is-bitcoin-halal-islamic-view-of-bitcoin-ownership-as-digital-asset/>
  27. Cryptocurrency – Haram or Halal? | Definitive Guide - Islamic Finance Guru, accessed January 27, 2026, <https://www.islamicfinanceguru.com/articles/cryptocurrency-haram-or-halal-definitive-guide>
  28. (PDF) Toward an Islamic Cryptocurrency: A Proposed Halal Coin - ResearchGate, accessed January 27, 2026, [https://www.researchgate.net/publication/395756931\\_Toward\\_an\\_Islamic\\_Cryptocurrency\\_A\\_Proposed\\_Halal\\_Coin](https://www.researchgate.net/publication/395756931_Toward_an_Islamic_Cryptocurrency_A_Proposed_Halal_Coin)
  29. Is USDT Halal? The Biggest Question for Muslim Investors! | NayabCrypto on Binance Square, accessed January 27, 2026, <https://www.binance.com/en/square/post/27037762919026>
  30. Crypto Assets : Halal or Haram? | Ethis Blog, accessed January 27, 2026, <https://ethis.co/blog/crypto-assets-halal-or-haram/>
  31. (دراسة فقهية) • (Utility Token) الحكم الشرعي للرموز المُشفَّرة ذات المنفعة. accessed January 27, 2026, <https://uofrijs.net/index.php/new/article/view/695>
  32. Why security tokens are Shariah-compliant crypto instruments. - Stobox Blog, accessed January 27, 2026, <https://blog.stobox.io/security-tokens-as-some-of-the-few-sharia-compliant-crypto-instruments/>
  33. هل تداول العقود المستقبلية حلال أم حرام ولماذا؟ - موقع ثقة. accessed January 27, 2026, <https://theqa.reviews/articles/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%88%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%B2-%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84>
  34. عقود الاختيارات دراسة مقارنة: □ الفقه الإسلامي ( Option Contracts ) accessed January 27, 2026, <https://platform.almanhal.com/Files/2/106911>
  35. عقود الخيارات للأسهم المفردة.. ما الفرق بين تداولها وتداول الأسهم. - YouTube, accessed January 27, 2026, <https://www.youtube.com/watch?v=bU6rMa8f3A4>
  36. Options Trading: Halal or Haram? - Islamic Finance Guru, accessed January 27, 2026, <https://www.islamicfinanceguru.com/articles/options-trading-halal-or-haram>
  37. Options contracts from an Islamic perspective - Istanbul University Press, accessed January 27, 2026,

<https://iupress.istanbul.edu.tr/en/journal/ilahiyatjournal/article/islam-hukuku-acisindan-opsiyon-sozlesmeleri>

38. Is Margin Trading Facility (MTF) Shariah compliant? - Islamicly, accessed January 27, 2026, <https://blog.islamicly.com/halal-investing-guide/is-margin-trading-facility-shariah-compliant/>
39. Iftaa' Department - Common Fiqh Issues in Forex Trading Platforms, accessed January 27, 2026, <https://www.aliftaa.io/article-en/5861/Common-Fiqh-Issues-in-Forex-Trading-Platforms>
40. Why Margin Trading Is Haram?, accessed January 27, 2026, <https://fundingsouq.com/ae/en/blog/why-margin-trading-haram/>
41. المرابحة بالأسهم - البنك الإسلامي الأردني, accessed January 27, 2026, <https://www.jordanislamicbank.com/ar/murabaha-in-shares>
42. بيع البنوك الإسلامية الأسهم بطريقة المرابحة - إسلام ويب, accessed January 27, 2026, <https://www.islamweb.net/ar/fatwa/66178/%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%AD%D8%A9>
43. Simplified Shariah Structures Guide: Murabaha - Amanah Advisors, accessed January 27, 2026, <https://amanahadvisors.com/simplified-shariah-structures-guide-murabaha/>
44. حكم التورق المالي بأسهم مصرف الراجحي - YouTube, accessed January 27, 2026, <https://www.youtube.com/watch?v=r56fjoYXOIU>
45. ما الفرق بين عقد المرابحة للأمر بالشراء والتورق؟ - الشيخ د. سعد الخثلان #يستفتونك, accessed January 27, 2026, <https://www.youtube.com/watch?v=i914G0ncCRg>
46. Iftaa' Department - What is the Sharia ruling on personal financing products based on purchasing shares, oils, metals,, accessed January 27, 2026, <https://aliftaa.io/research-fatwa-english/3976/Sharia-Ruling-on-Personal-Financing-Products-Tawarruq>
47. Shari'ah Standards for Islamic Financial Institutions 2015, accessed January 27, 2026, <https://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2017/12/Shariaa-Standards-ENG.pdf>
48. الموقف الإسلامي من تداول العملات الرقمية - د. مطلق الجاسر - مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي في جدة, accessed January 27, 2026, <https://www.youtube.com/watch?v=at4pnM4mB6o>